No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

التوسع في القياس النحوي في شرح المفصل لابن يعيش دراسة تطبيقية

م.د مصطفى عبدالله هلال
جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد
Mustafa.adballa@uoanbar.edu.iq
م.د حارث ابراهيم عبد
جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الانسانية
Ha_ab100@uoanbar.edu.iq

الملخص
يهدف هذا البحث إلى دراسة التوسع في القياس النحوي في *شرح المفصل* لابن يعيش، والكشف عن آلياته وضوابطه وتطبيقاته في الأبواب النحوية المختلفة. انطلق البحث من فرضية مؤداها أن القياس عند ابن يعيش لا يؤدي وظيفة شكلية محضة، بل يشكل أداة فاعلة في بناء الحكم النحوي وتفسير الظواهر اللغوية وربطها بالبنية والمعنى. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج الاستقرائي في تتبع الشواهد والمسائل، والمنهج النقدي في تقويم حدود التوسع القياسي. وتوصلت الدراسة إلى أن ابن يعيش قد وسّع القياس من خلال التعليل، وإلحاق النظير بالنظير، والإفادة من القرائن والسماع والقراءات، غير أن هذا التوسع ظل منضبطًا بضوابط الاستعمال وسلامة المعنى وقوة الشاهد. كما أظهرت الدراسة أن التطبيقات الاسمية والفعلية والتركيبية في *شرح المفصل* تكشف عن رؤية نحوية مرنة تجمع بين أصول الصناعة النحوية وحاجات التفسير والتحليل، مما يجعل شرح ابن يعيش نصًا مركزيًا في فهم تطور القياس النحوي في التراث العربي.
الكلمات المفتاحية :ابن يعيش، شرح المفصل، القياس النحوي، التوسع في القياس، التعليل النحوي، البنية والمعنى.

Expanding Syntactic Analysis in Sharḥ Al-Mufaṣṣal by Ibn Ya‘īsh: An Applied Study

Dr. Mustafa Abdullah Hilal
Dr. Harith Ibrahim Abd

Abstract
This study examines the expansion of grammatical analogy in Ibn Ya'ish’s *Sharh al-Mufassal* and investigates its mechanisms, limits, and applications across different grammatical domains. The research is based on the assumption that analogy in Ibn Ya'ish’s work is not merely a formal tool, but an active method for constructing grammatical judgments, interpreting linguistic phenomena, and linking structure with meaning. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by inductive tracing of examples and a critical evaluation of the limits of analogical expansion. The findings show that Ibn Ya'ish broadened analogy through causal explanation, extending rules from one form to its counterpart, and drawing on contextual clues, transmitted usage, and Qur’anic readings. However, this expansion remained disciplined by usage, semantic coherence, and reliable evidence. The study also demonstrates that nominal, verbal, and structural applications in *Sharh al-Mufassal* reflect a flexible grammatical vision that combines established theoretical principles with interpretive depth, making Ibn Ya'ish’s commentary a central text for understanding the development of grammatical analogy in the Arabic tradition.

Keywords : Ibn Ya'ish, Sharh al-Mufassal, grammatical analogy, analogical expansion, grammatical causation, structure and meaning.

المقدمة

يُعَدُّ القياس النحوي أحد الركائز الأصولية الكبرى التي قام عليها بناء الدرس النحوي العربي، إذ لم يقتصر دور النحاة على نقل المسموع من كلام العرب، بل تجاوزوه إلى إعمال العقل في استنباط القواعد وتعميمها، فجاء القياس بوصفه أداة منهجية تتيح توسيع القاعدة وربط الجزئيات بالكليات ضمن نظام لغوي متماسك. ومن هنا غدا القياس وسيلة لإنتاج الحكم النحوي، لا مجرد تابع للسماع، بل شريك له في تأسيس المعرفة النحوية ، يبرز كتاب *شرح المفصل* بوصفه من أبرز الشروح النحوية التي عكست نضج الفكر النحوي في مرحلة ما بعد التأسيس، ويحتل فيه ابن يعيش مكانة متميزة؛ إذ قدّم قراءة تحليلية عميقة للنص الزمخشري، متكئًا على أصول النحو، ومستثمرًا طاقات القياس في تفسير الظواهر اللغوية وتوجيهها. ولم يقف عند حدود النقل أو الشرح التقريري، بل اتجه إلى توسيع القياس وتفعيله في ضوء التعليل العقلي والربط بين البنية والمعنى.وقد تجلّى هذا التوجه في اعتماده على إلحاق النظير بالنظير، وتوسيع دائرة المقبول نحويًا، بما يتجاوز في بعض الأحيان حدود السماع الضيق، الأمر الذي يجعل منه نموذجًا مهمًا لدراسة تحولات القياس النحوي من مجرد أداة استنباط إلى أداة تفسير وتأويل. غير أن هذا التوسع يثير جملة من الإشكالات العلمية، من أبرزها: حدود القياس، وضوابط التوسع فيه، ومدى التزام ابن يعيش بالأصول التي قررها النحاة المتقدمون ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث، إذ يسعى إلى دراسة ظاهرة التوسع في القياس النحوي في *شرح المفصل* دراسة تطبيقية تحليلية، تكشف عن آليات هذا التوسع، وتبيّن أبعاده النظرية والتطبيقية، وتقف على أثره في بناء القاعدة النحوية وتوجيه الدلالة، بما يسهم في إعادة قراءة التراث النحوي قراءة أكثر عمقًا واتصالًا بمنطق اللغة.

مشكلة البحث :تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي :**إلى أي مدى أسهم ابن يعيش في توسيع القياس النحوي في شرح المفصل، وما الضوابط التي حكمت هذا التوسع؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- هل التزم ابن يعيش بالتصور التقليدي للقياس عند النحاة، أم أنه تجاوزه إلى آفاق أوسع؟
- ما أبرز صور التوسع في القياس التي اعتمدها في شرحه؟
- ما المعايير التي استند إليها في قبول أو ردّ المقيس عليه؟
- ما أثر هذا التوسع في بناء القاعدة النحوية وفي تفسير الظواهر اللغوية؟

أهمية البحث : تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، من أبرزها:

- إبراز الدور العلمي لابن يعيش بوصفه أحد أعلام النحو الذين أسهموا في تطوير آليات التفكير النحوي
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين القياس النحوي والبنية اللغوية، وما ينتج عنها من دلالات
- بيان مرونة القاعدة النحوية في التراث العربي، وقدرتها على الاستجابة لمختلف الاستعمالات
- الإسهام في إثراء الدراسات التطبيقية التي تتناول النصوص النحوية بالتحليل والتقويم
- إعادة قراءة التراث النحوي في ضوء منهج يجمع بين الوصف والتحليل والنقد

أهداف البحث :يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل مفهوم القياس النحوي عند ابن يعيش وبيان أسسه النظرية
- تتبع صور التوسع في القياس في *شرح المفصل* واستقراؤها
- دراسة النماذج التطبيقية التي تجسد هذا التوسع في مختلف الأبواب النحوية
- تقويم هذا التوسع في ضوء الأصول النحوية عند المتقدمين
- الكشف عن أثر القياس في الربط بين البنية النحوية والمعنى

منهج البحث :يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج المتكاملة، تتمثل في:

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لوصف الظواهر النحوية وتحليلها في ضوء نصوص *شرح المفصل*
- **المنهج الاستقرائي** :في تتبع الشواهد والأمثلة التي اعتمدها ابن يعيش في توسيع القياس
- **المنهج النقدي** :لتقويم هذا التوسع وبيان مدى توافقه مع الأصول النحوية العامة

وذلك في إطار تكاملي يربط بين الجانب النظري والتطبيقي.

حدود البحث : تتحدد حدود هذا البحث على النحو الآتي:

- **الحدود الموضوعية** :يقتصر البحث على دراسة ظاهرة القياس النحوي في *شرح المفصل* لابن يعيش، مع التركيز على صور التوسع فيه دون غيرها من القضايا النحوية .
- **الحدود المكانية** :ينحصر البحث في إطار التراث النحوي العربي، بوصفه البيئة العلمية التي نشأ فيها القياس وتطور ضمنها .
- **الحدود الزمانية** :يتركز البحث في القرن السابع الهجري، وهو العصر الذي عاش فيه ابن يعيش، مع الاستعانة – عند الحاجة – بما سبقه من آراء نحوية لتوضيح الأصول التي انطلق منها .

المبحث الأول: الإطار المعرفي لابن يعيش والقياس النحوي

المطلب الأول: حياة ابن يعيش ومنهجه العلمي في شرح المفصل

حين يُذكر شُرّاح *المفصل* يبرز ابن يعيش بوصفه واحدًا من أكثرهم قدرةً على تحويل الشرح من مجرد متابعة للنص إلى بناءٍ علميٍّ قائمٍ بذاته؛ ذلك أن مكانته لا تتحدد بكونه شارحًا متأخرًا فحسب، بل بكونه ممثلًا لمرحلة من نضج الدرس النحوي امتزجت فيها الرواية بالتحليل، والسماع بالتعليل، والنصّ بالاجتهاد. وتُظهر الدراسات الحديثة التي خصصت له رسائل علمية مستقلة أن صورته العلمية ارتبطت بسعة الاطلاع وغزارة المحصول وامتداد المعرفة إلى النحو والصرف واللغة والبلاغة والأدب، حتى غدا *شرح المفصل* مرآةً لذهنية نحوية منظمة لا تكتفي بتلقي المادة، بل تعيد ترتيبها وتفسيرها وتقوية عللها. ومن هنا فإن الحديث عن حياة ابن يعيش لا يقتصر على سرد الأخبار الشخصية، وإنما يتصل بتكوين عالمٍ تشكل في بيئة علمية جعلت من الشرح صناعةً معرفية قائمة على الفهم والموازنة والترجيح، وهو ما يفسر استمرار حضور كتابه في الدراسات النحوية الحديثة بوصفه نصًا شارحًا وحافظًا وموجّهًا في آنٍ واحد. [1]

ولا تنفصل نشأة ابن يعيش العلمية عن طبيعة المشروع الذي أنجزه في *شرح المفصل*؛ فاختيار هذا المتن بالذات، والعناية بتفكيك قواعده وإعادة شرحها، يدلان على تكوينٍ راسخ في أصول النحو ومناهج عرضه. وقد لفتت بعض الدراسات الحديثة إلى أن طريقة ابن يعيش في شرح القاعدة ليست طريقةً عرضية أو مدرسية بسيطة، بل تمثل نظامًا في التفسير والتقريب والتوسيع، حتى استحقت أن تُدرَس دراسة تداولية مستقلة؛ وهذا يعني أن الشارح لم يكن يكرر أقوال من سبقه، بل كان يُعيد بناء القاعدة داخل سياقها الاستعمالي، ويصل بين الحكم وصورته التركيبية، وبين المسألة وأثرها في الفهم. ومن هذه الزاوية يمكن القول إن شيوخه الحقيقيين لا يُختزلون في أسماء الأعلام الذين تلقى عنهم، وإنما يتمثلون أيضًا في المدرسة النحوية التي تشرب أصولها، وفي المتون المؤسسة التي تعامل معها تعامُل العالم المشارك لا الناقل المحض؛ فالتكوين العلمي عنده يظهر من طبيعة الشرح نفسه، ومن قدرته على تحويل المتن المختصر إلى حقل واسع للبيان والتحليل والاعتراض والجواب. [2]

وتزداد قيمة ابن يعيش العلمية إذا نُظر إلى *شرح المفصل* في إطار شروح *المفصل* الكبرى؛ إذ لا يظهر الكتاب معزولًا عن التقليد الشارح، بل داخل شبكة من الشروح والمناقشات والخلافات التي دارت حول متن الزمخشري. وفي هذا السياق تكشف الدراسات المقارنة بين شروح الخوارزمي وابن يعيش وابن الحاجب أن شرح ابن يعيش تميز بقدرته على استيعاب مواضع الخلاف النحوي، وبعرضه للأقوال عرضًا يبرز أصول المذاهب وطرائق احتجاجها، لا مجرد نتائجها النهائية. وهذا البعد المقارن يفسر مكانة ابن يعيش عند الدارسين؛ لأنه لم يشرح متنًا تعليميًا فحسب، بل انخرط في إعادة تمثيل الخلاف النحوي ذاته داخل شرحه، فجعل من الكتاب مجالًا لحفظ التراث البصري والكوفي معًا، وإبراز مناطق الاتفاق والافتراق بينهما. ومن ثم فإن مكانته في تاريخ النحو لا ترجع إلى حجم شرحه فقط، بل إلى كونه

---

[1] الأمين، نوال علي محمد، مذهب ابن يعيش ومنهجه في شرح المفصل، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية، السودان، ٢٠١٨ ص ٨٣.

[2] السرحان، عبدالرحمن قبلان أسمر، القاعدة النحوية وشرحها في شرح المفصل لابن يعيش: دراسة تداولية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، ٢٠١٤ ص ٧٢.

No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

قدّم نصًا شارحًا يحمل الذاكرة الخلافية للنحو العربي، ويمنح القارئ مادة تمكّنه من فهم البنية العلمية التي تأسست عليها القاعدة النحوية في صورتها المتأخرة. [٣]

وإذا كان *شرح المفصل* شاهدًا على مكانة ابن يعيش، فإن أهم ما يميّز منهجه فيه هو الجمع بين الاستيعاب النصي والتحليل التفصيلي؛ فقد بينت الدراسات التي تناولت السماع والقياس في شرحه أن ابن يعيش لم يتعامل مع نص الزمخشري بوصفه نصًا مغلقًا، بل بوصفه نقطة انطلاق لإعادة النظر في الأصول والاحتجاجات والشواهد. ومن هنا جاء شرحه ممتدًا في تفسير العبارات، وبيان ما انطوت عليه من قضايا نحوية وصرفية، وربط الأحكام بمستنداتها من السماع أو القياس أو التعليل. وهذا المنهج يكشف عن نزعة تعليمية واضحة؛ إذ لا يكتفي الشارح بالحكم، بل يسعى إلى تهيئة القارئ لتقبّل الحكم من خلال ترتيب مقدماته وأدلته. كما يكشف عن نزعة أصولية؛ لأنه يجعل أصلَي السماع والقياس حاكمين على بناء الرأي، لا تابعين لذوق الشارح أو ميله. ولذلك بدا *شرح المفصل* في نظر المحدثين أقرب إلى مختبر تطبيقي تُختبر فيه القاعدة عبر شواهدها وعللها وحدودها، وهو ما يفسر كثافة مادته، واتساع آفاقه، وبقاءه من أهم الشروح التي يُرجع إليها في فهم آليات التقعيد النحوي عند المتأخرين. [٤]

ومن الخصائص المركزية في منهج ابن يعيش عنايته الدقيقة بالمصطلح النحوي؛ فالمصطلح في شرحه ليس وعاءً لفظيًّا جامدًا، بل جزء من نسيج النص الشارح، يتغير أثره تبعًا للسياق الذي يَرِد فيه، وللوظيفة التعليمية والحجاجية التي يؤديها. وقد أبرزت الدراسات الحديثة في المصطلح النحوي عنده أن ابن يعيش يتحرك داخل جهاز اصطلاحي واعٍ، يظهر فيه ميله إلى ضبط الحدود، والتمييز بين الدلالات الدقيقة للمفاهيم، وإعادة توجيه بعض المصطلحات بحسب مقتضيات الشرح. وهذا يدل على أن شرحه لم يكن حشدًا للمسائل، بل كان عملًا مفهوميًا أيضًا؛ لأن الشارح يدرك أن إيضاح المصطلح جزء من إيضاح المسألة، وأن اضطراب الحدود يؤدي إلى اضطراب الفهم. ومن هنا تظهر قيمة المصطلح عنده في بناء الانسجام الداخلي للشرح، وفي تمكين القارئ من متابعة الانتقال من التعريف إلى التمثيل، ومن الاعتراض إلى الجواب، ومن الأصل إلى الفرع. وبذلك يتأكد أن منهج ابن يعيش العلمي لم يكن منهجًا إخباريًا، بل منهجًا تحليليًا يُحسن إدارة اللغة العلمية التي يشتغل بها، ويجعل منها أداةً للفهم لا عائقًا دونه. [٥]ولا يقف البناء المنهجي عند حدود المصطلح النحوي الخالص، بل يتجاوزه إلى توظيف مصطلحات وآليات ذات طابع منطقي تكشف عن نزوع عقلي واضح في تفسير الظاهرة النحوية. فقد لاحظت بعض الدراسات أن ابن يعيش استثمر في شرحه عددًا من المصطلحات المنطقية، لا على سبيل الزينة الثقافية، بل بوصفها أدوات تنظيم للفكر النحوي، تساعد على ترتيب الحدود والتقسيمات والعلاقات بين العلة والمعلول، والأصل والفرع، واللازم والجائز. وهذه السمة ذات دلالة كبيرة؛ لأنها تؤكد أن شرحه صدر عن عقلية تبحث عن الاتساق الداخلي للصناعة النحوية، وتحرص على أن يُبنى الحكم على أساس تحليلي يمكن الدفاع عنه. وهنا تتبدى شخصية ابن يعيش العلمية في أوضح صورها: شارحٌ يقرأ المتن بوعي أصولي، ويعيد إنتاجه بلغة تعليمية، ويفتح داخله مساحات للنظر والجدل والتمثيل. وعلى هذا الأساس لم يعد *شرح المفصل* مجرد تابع لمتن الزمخشري، بل أصبح نصًا شارحًا ذا استقلال معرفي، يمكن دراسته في ذاته باعتباره وثيقة على تفاعل النحو مع المنطق، وعلى نضج الشرح العربي في القرن السابع الهجري. [٦]

المطلب الثاني: القياس النحوي: مفهومه وأصوله عند النحاة :يُعدّ القياس النحوي من أكثر المصطلحات مركزية في الدرس العربي؛ لأنه يمثّل الآلية التي ينتقل بها النحوي من المنقول المحدود إلى الحكم الكلي

---

[٣]الفلق، سالم مبارك سعيد، الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة: شروح الخوارزمي ت٦١٧هـ وشرح ابن يعيش ت٦٤٣هـ وشرح ابن الحاجب ت٦٤٦هـ، رسالة ماجستير، جامعة عدن، كلية التربية، اليمن، ٢٠١٠ ص ٥٤.

[٤]القضاة، تيسير إسماعيل خليف، السماع والقياس في شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ): دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، عُمان، ٢٠١٠ ص٤٩.

[٥] طلافحة، أمجد عيسى قاسم، والكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، "المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش: دراسة في أثر النص"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج ١٤، ع ١، ٢٠١٧، ص ٤١١-٤٣٧.

[٦]أبهر هادي محمد، وقاسم، منذر زيارة، "قراءة في توظيف المصطلحات المنطقية في شرح المفصل لابن يعيش"، مجلة آداب البصرة، ع ٩٢، ٢٠٢٠، ص ١-٣٨.

No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

القابل للتعميم. ولا يتحدد مفهوم القياس بمجرد معنى الحمل من شيء على شيء، بل بما يترتب على هذا الحمل من تأسيس لقاعدة تُستخرج من الاستعمال وتُرَدّ إليها الجزئيات اللاحقة. ومن هنا رأت بعض الدراسات الحديثة أن لمصطلح القياس بُعدًا آخر غير البعد الشائع في كتب الأصول؛ إذ هو في النحو ليس مجرد إجراء صوري، بل أداة لقراءة انتظام اللغة والكشف عن قوانينها الداخلية. فالقياس بهذا المعنى لا يُلغي السماع، وإنما يستثمره بوصفه أصلًا مولدًا للأحكام، ثم يوسّع دائرته ليغدو صالحًا لإنتاج الأحكام في غير المنقول أيضًا. وهذه الوظيفة المزدوجة هي التي منحت القياس مكانته؛ إذ جمع بين الوفاء للموروث اللغوي وبين الحاجة إلى بناء نظام يفسر الظواهر تفسيرًا عامًا. لذلك كان القياس أحد الأسس التي حافظ بها النحو العربي على طابعه العلمي، لأنه لم يكتفِ بجمع الشواهد، بل سعى إلى اكتشاف المعنى القاعدي الذي يربط بينها. (٧)

ومن جهة الوظيفة، فإن القياس لم يكن في الصناعة النحوية مجرد وسيلة لإلحاق فرع بأصل، بل كان أداة لبناء الجملة العربية ذاتها من حيث التركيب والاشتقاق وربط العلاقات بين الوحدات. وقد بينت بعض البحوث الحديثة أن القياس أسهم في تسهيل استنباط الأبنية، وربط أجزاء الكلام ببعضها، والمساعدة على فهم الانتظام الذي يجعل الجملة العربية ممكنة البناء والتحليل. وإذا صحّ هذا، فإن القياس لا ينحصر في بابٍ دون آخر، بل يتوزع على مستويات عديدة: في الصيغ، وفي العوامل، وفي الروابط، وفي توجيه الأحكام. وهو بهذا المعنى يعبّر عن الثقة بانتظام اللغة، وعن إمكان رصد قوانينها العامة دون الوقوع في الفوضى أو الاعتباط. ومن ثم فإن أهمية القياس لا تكمن في إنتاج قاعدة جديدة فحسب، بل في كونه يكشف للنحوي عن الكيفية التي تنتظم بها اللغة من الداخل؛ ولذلك اقترن في التراث بمسألة العلة، لأن القياس يحتاج دائمًا إلى جامع يربط الأصل بالفرع، ويُظهر أن الحكم ليس دعوى عارية من البرهان. (٨)

أما عند البصريين، فقد اتخذ القياس صورة أكثر انضباطًا وحذرًا؛ إذ بنوا كثيرًا من أحكامهم على ضرورة أن يكون المقيس عليه كثيرًا في كلام العرب، أو جارٍ على سنن مطّرد، أو مؤيدًا بعلة ظاهرة تجعل الإلحاق مقبولًا. ومن هنا كانوا أشد تحفظًا في القياس على القليل، وأقرب إلى ربط الحكم بالاستعمال الغالب، لأن الغاية عندهم لم تكن توسيع المادة بأي وجه، بل حماية النظام النحوي من أن يُبنى على النادر أو الشاذ أو غير المستقر. وقد كشفت بعض الدراسات الحديثة في موضوع القياس على القليل بين البصريين والكوفيين أن الخلاف لم يكن خلافًا شكليًا، بل كان متعلقًا بمفهوم الكثرة نفسها، وبمدى صلاحية القليل لأن يتحول إلى أصل يقاس عليه. وبذلك ظهر المذهب البصري أقرب إلى الاقتصاد في القياس، وإلى بناء القاعدة على ما يقوى في السماع ويثبت في الاستعمال، مع عناية واضحة باتحاد العلة واطراد الباب. وهذا التحفظ البصري سيكون ذا أثر بالغ في تكوين التصور المدرسي للقياس، وفي تحديد الحدود التي يجوز للنحوي أن يتحرك داخلها دون أن يفقد الصلة بالمسموع العربي . (٩)

وفي مقابل هذا التحفظ، عُرف الكوفيون بسعة أفقهم في القياس، وبنزوعهم إلى قبول مساحات أوسع من الاستعمال اللغوي في بناء الأحكام، الأمر الذي جعلهم أقل تشددًا من البصريين في بعض شروط الإلحاق. وتُظهر الدراسات الحديثة المخصصة للقياس عند الكوفيين أنهم لم يرفضوا القياس من حيث المبدأ، بل مارسوه على نحو يختلف عن البصريين في تقدير حجية الشاهد، وفي قبول بعض الوجوه التي رأى البصريون أنها قليلة أو ضعيفة. ويعود ذلك إلى أن الكوفيين كانوا أكثر استعدادًا للاحتجاج بما ورد عن قبائل متعددة، وأكثر انفتاحًا على الروايات والقراءات التي يمكن أن توسع من دائرة الأصل المقيس عليه. ولهذا بدا القياس عندهم أكثر التصاقًا بوفرة المسموع وتنوعه، لا بمجرد الغالب المستقر منه. ولم يكن هذا التوسع مجرد تهاون منهجي، بل كان تعبيرًا عن رؤية مغايرة لطبيعة العربية نفسها؛ رؤية ترى أن اللغة لا تختزل في نموذج واحد شديد الصرامة، بل تتسع لوجوه متعددة ينبغي أن تُراعى في بناء القاعدة. ومن

---

(٧) ابو عصابة، عبد القادر، "المفهوم الآخر لمصطلح القياس النحوي"، مقاليد، ع ١٢، ٢٠١٧، ص ٦٣-٦٨.

(٨) محمد، لمياء صلاح بكري، وبشير، مبارك حسين نجم الدين، "وظيفة القياس النحوي في بناء الجملة العربية"، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، مج ١٨، ع ١، ٢٠١٧، ص ١٢٠-١٣٣.

(٩) الليثي، عبد المؤمن محمود أحمد محمد، "القياس على القليل بين البصريين والكوفيين: قراءة في المنهج والتطبيق"، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ع ٢٢، ٢٠١٨، ص ٣٧٦٦-٤٠٥٣.

هنا نفهم لماذا كان الخلاف بين المدرستين في القياس من أكثر وجوه الخلاف النحوي أثرًا في تشكل أبواب النحو وقواعده. [١٠]

وللقياس أنواع متعددة، غير أن أبرزها في مدونات النحاة ما اصطلح عليه بقياس الشبه، وهو من أدق الأنواع وأشدها تعلقًا بحس النحوي في ملاحظة العلاقات بين الأبنية والتراكيب. فقياس الشبه يقوم على إلحاق فرع بأصل لا لاتحادٍ تام في العلة الصريحة، بل لوجود مشابهة معتبرة في اللفظ أو المعنى أو الاستعمال، بحيث يغدو الشبه نفسه مسوغًا للحكم. وقد أبرزت الدراسات الحديثة في هذا الباب أن النحاة لم يتعاملوا مع الشبه بوصفه حيلة تبريرية، بل باعتباره وجهًا من وجوه الاستدلال حين لا تكون العلة المباشرة كافية وحدها لبيان الحكم. ومن هنا اتسعت تطبيقاته في أبواب كثيرة من النحو، وصار أداةً مهمة في ترجيح بعض الأقوال أو توجيه بعض الاستعمالات. إلا أن خطورته تكمن في حاجته إلى حس علمي دقيق؛ لأنه إن استُعمل بغير ضابط قاد إلى التوسع غير المنضبط، وإن استُعمل بضابط صار وسيلة ناجعة لإظهار الاتساق بين المسائل المتفرقة. ولذلك ظلّ قياس الشبه شاهدًا على مرونة الفكر النحوي وقدرته على استعمال آليات متفاوتة القوة بحسب طبيعة المسألة المعروضة. [١١]

وإذا جُمعت هذه الاتجاهات أمكن القول إن القياس النحوي يقوم على شروط وأسس لا يستقيم بدونها: وجود أصل مسموع معتبر، وألّا يكون المقيس عليه شاذًا خارجًا عن سنن العربية، وأن توجد جهة جامعة بين الأصل والفرع، وأن يكون القياس منسجمًا مع النظام الاستعمالي للغة لا مناقضًا له. وقد نبهت بعض الدراسات الحديثة إلى أن القياس ليس عملية منفصلة عن بقية الأدلة، بل هو متداخل مع السماع والعلة واتجاهات النحاة في فهم النظام اللغوي، وله أنواع واتجاهات تختلف باختلاف المقصود منه وباختلاف المذهب النحوي الذي يوظفه. وعلى هذا الأساس تتضح أهمية القياس في دراسة ابن يعيش تحديدًا؛ لأن فهم منهجه في *شرح المفصل* لا ينفصل عن فهم هذا الأصل من حيث تعريفه وشروطه وأنواعه وحدوده. فابن يعيش يتحرك داخل تراث يُعلي من شأن القياس، لكنه في الوقت نفسه يختبره في التطبيق، ويبيّن متى يكون القياس مقبولًا، ومتى يكون السماع أحقَّ بالتقديم، ومتى تتدخل العلة أو الشبه أو انتظام الباب في ترجيح وجه على آخر. وبذلك يصبح القياس مفتاحًا رئيسًا لقراءة شرحه، لا موضوعًا نظريًا معزولًا عن التطبيق. [١٢]

المبحث الثاني : آليات التوسع في القياس النحوي عند ابن يعيش

المطلب الأول: مظاهر التوسع في القياس في *شرح المفصل*

لا يظهر التوسع في القياس عند ابن يعيش بوصفه نزوعًا إلى الإكثار من التخريج فحسب، بل بوصفه طريقةً في بناء الحكم النحوي على شبكة من القرائن والعلاقات التي تجعل الأصل المقيس أكثر قابلية للامتداد من صورته المحدودة في السماع. فابن يعيش لا يقف عند اللفظ المروي وقوف المتلقي الجامد، وإنما يحاول أن يستخرج منه مناط الحكم، ثم يعيد النظر في إمكان انتقال هذا الحكم إلى نظائره في الأبواب الأخرى، ولذلك يتكئ في كثير من توجيهاته على الربط بين العلامة والسياق والمعنى، ويجعل من القرينة عنصرًا ضامنًا لصحة الإلحاق لا مجرد شاهد ثانوي. ومن ثمّ فإن التوسع القياسي عنده ليس مجاوزةً لأصول الصناعة، وإنما هو تفعيل لطاقتها الكامنة؛ لأن القياس في شرحه يتحول من أداة لحفظ القاعدة إلى أداة لتوليدها وتفسيرها معًا. وهذه النقلة هي التي تفسر كثرة المواضع التي لا يكتفي فيها بذكر الحكم، بل يسعى إلى بيان جهة صحته، ووجه اتساقه مع غيره، ومدى انسجامه مع المعنى المقصود. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن أول مظاهر التوسع عنده يتمثل في إحلال النظر التحليلي محل التلقي

---

[١٠] سوركتي، حسن منصور أحمد، "القياس النحوي عند الكوفيين"، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، مج ١٨، ع ١، ٢٠١٧، ص ١٤٥-١٥٥.

[١١] جوان، عبد الله علي، "قياس الشبه عند النحاة"، مجلة البحوث الأكاديمية، ع ٨، ٢٠١٧، ص ١١٨-١٤٩

[١٢] المترجي، البدالي، "دلالات القياس النحوي: دراسة نحوية تحليلية"، الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مج ٩، ع ٢، ٢٠٢١، ص ٦-٢٠

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الحرفي، وفي بناء الحكم على المعنى الملحوظ في التركيب لا على اللفظ المنقول وحده، وهو ما جعل *شرح المفصل* مجالًا خصبًا لتنامي القياس وتوسع دوائره التطبيقية. [١٣]

ويغدو التعليل من أبرز صور هذا التوسع، لأن ابن يعيش لا يقبل الحكم النحوي بوصفه أمرًا اصطلاحيًا مكتفيًا بذاته، بل يطلب له سببًا يربط بين البنية ووظيفتها، وبين الأداة وأثرها، وبين الموضع الإعرابي ومقتضاه. ومن هنا تتبدى قيمة قرينة الأداة في شرحه؛ إذ لا ينظر إليها على أنها عنصر لفظي زائد، بل يعدّها مدخلًا إلى فهم العلاقات التركيبية وتحديد اتجاه الحكم. فالأدوات عنده تحدد دلالة الجملة، وتقيّد إمكانات الإعراب، وتمنح القياس مجالًا أوسع حين تكون القرينة اللفظية حاضرةً بما يكفي لمنع اللبس. وبذلك يصبح القياس عنده محكومًا بوجود أمارة معتبرة تُسوّغ الانتقال من الأصل إلى النظير؛ فلا يكون الإلحاق مبنيًا على مشابهة سطحية، بل على وظيفة تؤديها الأداة داخل التركيب. وهذا يعني أن التعليل عند ابن يعيش ليس تعليلًا ذهنيًا مجردًا، وإنما تعليل إجرائي يتصل بآلية اشتغال الكلام نفسه، ولذلك فإن توسع القياس عنده كثيرًا ما يبدأ من استحضار الأداة وما تخلقه من توجيه معنوي ونحوي يسمح بتعميم الحكم أو تضييقه. وبهذا المعنى يغدو التعليل وسيلة لتقوية القياس، كما تغدو القرينة اللفظية حدًّا يمنع انفلاته ويكسبه مشروعيةً علمية داخل النسق النحوي. [١٤]

ولا يقلّ التعليل الصوتي أهمية عن التعليل القائم على الأدوات والمعاني؛ إذ يكشف النظر في شواهد ابن يعيش أنه يلتفت إلى البنية الصوتية بوصفها عنصرًا مؤثرًا في توجيه الحكم، وفي تفسير وجوه الحذف والتخفيف والإبدال والإدغام، وما ينشأ عن ذلك من آثار في القياس. فالتوسع هنا لا يتحقق من خلال إلحاق صورة بأخرى فقط، بل من خلال فهم الأسباب الصوتية التي تجعل بعض الأبنية أقرب إلى القبول أو أولى بالتوجيه من غيرها. وقد أبرزت الدراسات الحديثة في القرينة الصوتية عند ابن يعيش أنه كان واعيًا بأن النحو لا ينفصل عن المسموع الصوتي، وأن بعض الظواهر لا يمكن تفسيرها تفسيرًا صحيحًا إلا بردّها إلى خصائص النطق والائتلاف بين الأصوات. وهذا الوعي يفتح أمام القياس مجالًا دقيقًا؛ لأن العلة الصوتية تمنحه أساسًا مقبولًا لتعميم بعض الوجوه، أو لتعليل خروج بعضها الآخر عن القياس المطرد. ومن ثم فإن ابن يعيش حين يعلل بالخفة أو الثقل أو التناسب الصوتي لا يمارس ترفًا تفسيريًا، بل يبني جسراً بين النظام الصوتي والنظام النحوي، ويجعل هذا الجسر نفسه وسيلة لتوسيع القاعدة أو إعادة فهمها. ومن هنا كانت الآليات الصوتية في شرحه جزءًا من بنية القياس عنده، لا مجرد ملحق خارجي، لأن القياس يشتدّ أو يضعف بقدر ما تتضح علته في النطق والاستعمال. [١٥]

ومن أوضح مظاهر التوسع القياسي عند ابن يعيش اعتماده على توجيه معاني النحو، أي النظر إلى الوظيفة التركيبية في ضوء الدلالة التي تنتجها داخل السياق، ثم بناء الحكم على هذا التفاعل بين البنية والمعنى. فالنحوي عنده لا يقيس على الصورة المجردة وحدها، بل يلحظ المعنى الذي تؤديه تلك الصورة، ويجعل هذا المعنى جزءًا من مناط القياس. ومن هنا كان إلحاق النظير بالنظير عنده قائمًا على قدر من المشابهة الدلالية إلى جانب المشابهة الصورية، فلا يكفي أن تتقارب الأبنية في ظاهرها حتى يُحمل بعضها على بعض، بل لا بد أن توجد رابطة وظيفية تجعل القياس مقبولًا. وهذا ما يفسر كثرة المواضع التي يتوسع فيها ابن يعيش في بيان المعنى المراد من التركيب قبل الفصل في حكمه، لأنه يرى أن فساد المعنى أو اضطرابه يقدح في صحة التخريج ولو كان القياس من جهة اللفظ ممكنًا. وعلى هذا الأساس يتبين أن توسيع القاعدة عنده يجري من داخل المعنى لا من خارجه، وأن القياس لا يُفعّل عنده إلا بعد استيعاب الوظيفة التي ينهض بها التركيب في السياق. وهذه السمة تمنح شرحه مرونةً كبيرة؛ إذ تسمح له

---

[١٣] عبيس، قصي سمير، القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ٢٠١٣ ص ٥٤ .

[١٤] ميران، حيدر فخري، قرينة الأداة عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في كتابه شرح المفصل: دراسة نحوية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ١١، ٢٠١٣ ص٦٤ .

[١٥] ميران، فراس فخري، وعبيس، قصي سمير، القرينة الصوتية وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ١٨، ٢٠١٤ ص ٣٦.

بتفسير وجوه متقاربة، وترجيح بعضها، وإلحاق بعضها ببعض، من غير أن يفقد الصلة بالمقصد الدلالي الذي يضبط الكلام. [١٦]

ويبلغ التوسع القياسي عند ابن يعيش درجةً أدق حين يوظف ما يمكن تسميته بالاستدلال بالأولى، وهو لون من ألوان التقوية القياسية يقوم على أن ثبوت الحكم في صورة أشدّ أو أوضح يجيز إثباته في صورة دونها بطريق الأولى. وهذه الآلية تكشف عن عقلية نحوية لا تكتفي بالتسوية بين الأصل والفرع، بل ترتب بين الصور من حيث قوة الدلالة ودرجة الاستحقاق. ومن ثم فإن القياس عنده لا يسير دائمًا في خط أفقي يساوي بين المتشابهات، بل قد يسير في خط تصاعدي يجعل بعض الصور أولى بالحكم من بعض. وتنبع أهمية هذه الآلية من أنها توسع مجال القياس من غير أن تقطعه عن المنطق الداخلي للصناعة؛ لأنها تقوم على تفاوت معتبر بين الصور، لا على مشابهة موهومة. ولهذا كان الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش وسيلةً لترجيح بعض الأوجه، ولتأكيد بعض الأحكام، بل ولإلحاق ما لم يرد فيه نصٌّ صريح بما هو أقوى منه شاهدًا وأوضح منه علة. وبهذا المعنى يصبح التوسع القياسي عنده أكثر تركيبًا؛ إذ لا يقتصر على وجود أصل وفرع، بل يتضمن تقديرًا لمراتب القوة داخل الباب النحوي نفسه، وهو ما يدل على نضج طريقته في الاستنباط، وعلى اتساع أدواته في بناء الحكم وتثبيته. [١٧]

ومما يرسّخ هذا التوسع كذلك أن ابن يعيش لم يحصر نفسه في السماع المألوف الضيق، بل أفاد من القراءات القرآنية في توسيع أفق الاستدلال، وعدّها مجالًا مهمًا لفهم سنن العربية وتعدد وجوهها. وليس المقصود بذلك أنه جعل كل قراءة أصلًا مطردًا يقاس عليه، بل إنه تعامل مع القراءات بوصفها مادةً لغوية موثوقة تكشف عن إمكانات في البنية والاستعمال قد لا تتجلى في الشواهد الأخرى بالوضوح نفسه. وهذا المسلك يفتح بابًا مهمًا في التوسع؛ لأنه يمدّ القياس بأصول إضافية، أو على الأقل يعيد النظر في صرامة بعض الحدود التي وضعها النحاة حين حصروا القياس في أنماط مخصوصة من السماع. وقد اتضح من مواقف ابن يعيش في هذا الباب أنه كان يوازن بين حجية القراءة وبين موضعها من الصناعة، فلا يهدرها من جهة، ولا يطلق القياس عليها إطلاقًا لا قيد فيه من جهة أخرى. وهكذا يتخذ تجاوز السماع عنده صورة منضبطة، لا تعني إلغاء المروي، بل تعني توسيع دائرة ما يعدّ معتبرًا في بناء الحكم. ومن هنا كانت القراءات في شرحه عاملًا مساعدًا على توسيع القاعدة، وإعادة ترتيب العلاقة بين المقيس والمسموع داخل التصور النحوي العام. [١٨]

المطلب الثاني: ضوابط القياس عند ابن يعيش وحدود التوسع

على أن هذا التوسع عند ابن يعيش لا يجوز فهمه على أنه إطلاق للقياس في كل موضع، لأن شرحه نفسه يكشف عن حسٍّ ضابط يجعل بعض الأحكام مقبولة وبعضها مرفوضًا، وبعضها حسنًا وبعضها دونه في القوة. ومن هنا تظهر أهمية ما يمكن تسميته بالأحكام النحوية المستحسنة؛ فهي تدل على أن ابن يعيش لم يكن يحكم بمنطق الجواز المجرد، بل كان يراعي درجات الحكم، ويوازن بين ما يسوغه القياس وما يقبله الذوق العربي والاستعمال المعتبر. فالتوسع عنده إذن ليس حركةً آلية تنشأ بمجرد وجود شبه ما، بل هو فعل ترجيحي يمرّ عبر فحص القرائن، وملاءمة الحكم، ووجه الاستحسان فيه. وهذه المرتبة الترجيحية تعني أن ثمة حدودًا داخلية للقياس، تتمثل في ضرورة أن يكون الناتج مقبولًا في لسان العرب، غير نافٍ للمعنى، ولا مخلٍّ بالنسق التركيبي. ولذلك فإن القياس عند ابن يعيش، وإن اتسع، ظل محكومًا بميزان الجودة النحوية، لا بمجرد الإمكان الذهني. وهذا ما يجعل طريقته أقرب إلى الترشيد منها إلى التوسعة المطلقة؛ إذ إنه يقيس، ثم ينظر في درجة الحسن، ثم يثبت الحكم أو يضعفه أو يقيّده، بحسب ما يراه من انسجام الصورة مع أصول العربية واستعمالها. [١٩]

---

[١٦] الزبيدي، صالح موجد خلخال، توجيه معاني النحو في شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٤ ص٨٨ .

[١٧] الصباغ، سامح إبراهيم، الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش: دراسة نحوية في شرحه على المفصل، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، مج ٣٥، ع ١، ج ٣، ٢٠٢٢، ص ٨٠٣-٨٧٢

[١٨] العكيلي، علي حسني ناصر، ابن يعيش وموقفه من القراءات القرآنية: شرح المفصل أنموذجًا، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٦٧، ٢٠١٧ ص ١٢٠.

[١٩] الكيلاني، الآء أحمد عبد، الأحكام النحوية المستحسنة عند ابن يعيش في شرح المفصل، رسالة ماجستير، كلية الإمام الأعظم الجامعة، قسم اللغة العربية، ٢٠٢٠ ص٧١.

ويتأكد هذا المعنى أكثر حين نلحظ معالجة ابن يعيش لمسألة الاجتماع وأحكامه؛ فهذه المعالجة تكشف عن أن التوسع القياسي عنده يتوقف كلما أدى تركيب العناصر إلى التباس أو إلى مزاحمة بين أحكام متعارضة. فالاجتماع في أبواب النحو ليس مجرد حادث تركيبي، بل اختبار لمدى قدرة القاعدة على العمل في بيئة مركبة تتداخل فيها المؤثرات. ومن هنا كان ابن يعيش يراعي عند اجتماع العوامل أو المعاني أو الشروط ما يفضي إليه ذلك من ترجيح أو منع أو اختصاص، فلا يترك القياس يعمل على إطلاقه إذا كان يؤدي إلى صورة غير منسجمة أو مثقلة أو بعيدة عن الاستعمال. وهذا يبيّن أن ضابطه ليس الأصل الواحد فقط، بل تفاعل الأصول عند التراكب، أي إن الحكم قد يكون جائزًا في صورة مفردة، ثم يضيق مجاله أو يتغير وجهه عند اجتماعه بغيره. ومن هذه الزاوية تظهر دقة ابن يعيش؛ لأنه لا يقيس في الفراغ، بل يقيس داخل بنية حية، ويراعي ما يطرأ على الحكم من تغير بسبب المجاورة أو الاجتماع أو التزاحم. ولذلك فإن حدود التوسع عنده لا تحددها القاعدة منفردة، بل يحددها أيضًا سلوك القاعدة حين تدخل في شبكة من العلاقات التركيبية المعقدة. [٢٠]

ومن أهم القيود التي تُظهر وعي ابن يعيش بحدود التوسع مفهوم الشذوذ؛ فالشذوذ عنده ليس لفظةً عابرة تستعمل للرفض، بل مصطلح دقيق يرسم المسافة بين ما يجوز أن يُجعل أصلًا للقياس وما لا يجوز. فحين يصف صورةً ما بالشذوذ، فإنه لا ينفي وقوعها بالضرورة، وإنما ينفي صلاحيتها لأن تتسع دلالتها إلى غيرها أو تتحول إلى قاعدة مطردة. وبهذا المعنى يشتغل مصطلح الشذوذ عنده كحاجز علمي يمنع القياس من الانفلات، ويحفظ للنحو توازنه بين الاعتراف بالوارد وبين منع التعميم الفاسد. كما يكشف هذا المصطلح عن أن ابن يعيش كان يميز بوضوح بين ثبوت الظاهرة وثبوت حجيتها القياسية؛ فليس كل ما ثبت سماعًا يصلح أصلًا، وليس كل ما أمكن تخريجه يستحق أن يعمم. وهذه النقطة مركزية في فهم حدوده؛ لأن التوسع الحقيقي عنده لا يقوم على محو الفروق بين المطرد والنادر، بل على استعمال هذه الفروق نفسها لإدارة القياس وضبط مجاله. ومن هنا فإن وصف الشذوذ يضطلع بدور سالب لكنه ضروري؛ إذ به تتحدد تخوم القياس، وتُعرف المواضع التي ينبغي أن يقف عندها النحوي ولا يتجاوزها إلى تعميم غير مأمون العاقبة. [٢١]

ويبدو السماع عند ابن يعيش قيدًا لازمًا على الرغم من نزوعه القياسي؛ إذ إن ما حُكي عن العرب، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالضمائر ونحوها من أبواب الاستعمال القبلي، يظل عنده مرجعًا للتصحيح أو للتقييد أو لإثبات خصوصية بعض الوجوه. وهذا يعني أن القياس لا يعمل عنده بمعزل عن الشاهد، بل يعمل في ضوء الشاهد وبعده، وقد يتقوّى به أو يتخصص بسببه. ومن ثم فإن تجاوز السماع في بعض المواضع لا يعني إهداره، بل يعني عدم حصر المعرفة النحوية في صورته الأولى وحدها. أما حين يثبت عن العرب وجهٌ مخصوص يخالف ما يوهمه القياس المطرد، فإن ابن يعيش يتعامل معه بحسب مرتبته: فقد يثبت به لغة، أو يقيّد به قاعدة، أو يجعله قرينة على سعة النظام اللغوي. وهنا تتجلى قيمة السماع بوصفه حدًّا واقعيًا للتوسع؛ لأنه يذكّر النحوي بأن العربية ليست بناءً ذهنيًا خالصًا، بل تاريخ استعمال حيّ تشكل عبر لهجات ومقامات وسياقات متعددة. ولذلك ظل ابن يعيش، على اتساعه في القياس، حريصًا على ألّا يُسقط حكايات العرب من حسابه، لأن فيها ما يثبت القاعدة أحيانًا، وفيها ما يكشف حدودها أحيانًا أخرى. [٢٢]

ولذلك أيضًا لا يقوم القياس عنده على الجزم المطلق، بل على مساحة من الاحتمال والترجيح تكشف عن وعيه بأن بعض المواضع النحوية تحتمل أكثر من وجه، وأن عمل النحوي ليس اختراع الحكم من عدم، بل موازنة الأوجه وردّها إلى ما يقوى منها. وهذا البعد الاحتمالي مهم جدًا في تحديد حدود التوسع؛ لأن النحوي إذا أدرك أن في المسألة أكثر من تخريج ممكن، لم يجز له أن يحوّل أحد هذه التخريجات إلى

---

[٢٠] العتيبي، أسماء بنت عبد الرحمن الحافي، الاجتماع وأحكامه في شرح المفصل لابن يعيش، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، مج ٢٨، ع ٢، ٢٠٢٤، ص ١٩٣٢-١٩٨٨.

[٢١] المالكي، صالح بن مطلق بن سعد، مصطلح الشذوذ عند ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل"، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، ع ٤٣، ٢٠٢٥، ص ٢٦١-٢٩١.

[٢٢] شاذلي، عاصم علي محمد، ما حكي عن العرب في المسائل النحوية المتعلقة بالضمائر: شرح المفصل لابن يعيش أنموذجًا، مجلة الدراسات العربية، ع ٥٠، مج ٢، ٢٠٢٤، ص ٢٣-٤٧.

قاعدة مطلقة من غير مسوغ أقوى. ومن هنا يظهر أن التعليل العقلي عند ابن يعيش ليس تعليلًا استبداديًا، بل تعليل حجاجي يقوم على المفاضلة بين الممكنات، وعلى اختبار مدى اتساق كل وجه مع المعنى والقياس والاستعمال. وهذا هو السبب في أن كثيرًا من أحكامه تأتي بصيغ الترجيح أو التقريب أو البيان، لا بصيغة القطع المجرد. فالتوسع عنده يتحرك داخل مجال احتمالي مضبوط، ويظل محتاجًا إلى مرجح يرفعه من دائرة الإمكان إلى دائرة الاختيار. وهكذا يلتقي العقل عنده بالسماع والقرينة؛ لا ليهدم أحدها الآخر، بل ليعمل كل واحد منها في موقعه، فتتحدد مساحة القياس بما يحتمله الباب وما يسنده الدليل وما يقبله النظام العام للعربية. [٢٣]

وإذا أريد تلخيص الحدود النهائية للتوسع عند ابن يعيش أمكن القول إنها تتجمع في سلطان السياق والاستعمال؛ فمهما اتسع القياس، ومهما تعددت وجوه التعليل، يظل الحكم عنده مشروطًا بألّا يفسد المعنى، وألّا يخلّ بترتيب الكلام، وألّا يخرج عن النسق الذي يفهم به السامع المراد. ومن هنا كانت ظواهر مثل التقديم والتأخير دليلًا واضحًا على أن ابن يعيش لا يجيز التحرك في نظام الجملة من غير ضابط؛ إذ إن العدول عن الرتبة الأصلية لا يكون معتبرًا إلا إذا سنده معنى، أو اقتضاه مقام، أو دل عليه سياق. وهذا يكشف عن أن الاستعمال ليس شاهدًا خارجيًا فحسب، بل معيار تقويم للقياس نفسه؛ لأن القياس إن أدى إلى تركيب ممكن نظريًا ولكنه نافِر استعمالًا أو ملبِس دلالةً، ضعف عنده أو رُدّ. وعلى هذا الأساس يغدو التوسع في القياس عند ابن يعيش توسعًا راشدًا: يتغذى من التعليل، ويتسع بالنظائر، ويستفيد من القرائن، ويأنس بالسماع، لكنه يتوقف عند حدّ الاستعمال المعتبر والسياق الدال. وبذلك لا يتحول القياس في *شرح المفصل* إلى سلطة مفتوحة، بل يبقى أداة علمية مرنة تضبطها العربية من داخلها، لا أهواء النحوي من خارجها. [٢٤]

المبحث الثالث

التطبيقات النحوية للتوسع في القياس عند ابن يعيش

المطلب الأول: التوسع في القياس في الأبواب الاسمية

لا يبدأ التوسع القياسي عند ابن يعيش في الأبواب الاسمية من المسائل الكبرى وحدها، بل يظهر أولًا في نظرته إلى البنية الاسمية بوصفها بنية قابلة للتدرّج لا للتقسيم الحادّ فقط؛ فباب النكرة والمعرفة عنده لا يقف عند حدود التعريفات المدرسية المألوفة، وإنما يتحول إلى مجال لبيان درجات التعريف وقيمته الوظيفية في السياق. ومن هنا لا يعامل الاسم المعرفة بوصفه صورةً صرفية مكتفية بذاتها، ولا النكرة بوصفها ضدًا شكليًا جامدًا، بل ينظر إلى ما يكتسبه الاسم من تعريفٍ أو تخصيصٍ أو تعيينٍ في أثناء التركيب، ثم يربط بين هذه القيمة وبين الحكم النحوي المترتب عليها. وهذا المنهج هو وجه من وجوه التوسع في القياس؛ لأن القاعدة عنده لا تستند إلى المثال المفرد فقط، بل إلى ما يطرأ على الاسم من تحول دلالي يجيز إلحاق صورة بأخرى متى اشتركتا في الأثر الوظيفي. وبهذا لا يبقى القياس في الباب الاسمي محصورًا في المطابقة الشكلية بين الأمثلة، بل يمتد إلى مشابهة أعمق تتصل بما يصنعه الاسم داخل الجملة من تحديد أو إطلاق أو تخصيص. ومن هنا أمكن لابن يعيش أن يجعل باب النكرة والمعرفة بابًا مولّدًا للأحكام، لا بابًا تعريفيًا ساكنًا، وأن يوسّع القاعدة انطلاقًا من الوظيفة التي يؤديها الاسم لا من مادته الصورية وحدها. [٢٥]

وإذا انتقلنا إلى المرفوعات، وجدنا أن التوسع القياسي عند ابن يعيش يتخذ صورة أكثر حيوية؛ إذ لا يتعامل مع المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل على أنها عناوين منفصلة فحسب، بل يقرأها في ضوء العلاقات التي تنشأ بينها داخل التركيب. ولذلك تظهر خصوصيته حين يُوازن بين ما يقتضيه الباب في أصله، وبين ما تسمح به العربية من نقلٍ أو توسيعٍ أو حملٍ على نظير. فالمرفوع عنده ليس حكمًا ميكانيكيًا

---

[٢٣] السعيدي، خالد إسماعيل صاحب عيسى، الاحتمال اللغوي عند ابن يعيش في شرح مفصل، مجلة آداب ذي قار، مج ٢، ع ٤٢، ٢٠٢٣، ص ٩١-١١٠.

[٢٤] بن نونة، وهيبة، وعيسى، حورية، التقديم والتأخير عند ابن يعيش في شرح المفصل: دراسة نحوية، مجلة دراسات، مج ١٢، ع ٢، ٢٠٢٤، ص ٤٥٦-٤٦٨

[٢٥] المعموري، سعد حسن محمد، النكرة والمعرفة في شرح المفصل لابن يعيش المتوفى (٦٤٣هـ)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠ ص٨٩.

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

يثبت بعلامته، بل وظيفة تنشأ عن موقع الكلمة، وصلتها بما قبلها وما بعدها، وقدرتها على حمل المعنى المقصود. ومن هنا يمكن فهم كثير من ترجيحاته في هذا الباب: فهو لا يكتفي بأن يسأل هل الكلمة مرفوعة، بل يسأل أيضًا لماذا رُفعت هنا، وهل هذه العلة قابلة لأن تُنقل إلى صورة أخرى تشبهها في الوضع أو في المعنى. وبهذه الطريقة يتحول القياس من تتبع لعلامة الإعراب إلى نظر في أسبابها. كما أن المقارنة بينه وبين غيره من شراح *المفصل* تكشف أن اختياراته ليست مجرد ترديد للبصريين أو مخالفة لهم، بل هي جهد في توسيع التطبيق مع بقاء العلة النحوية منضبطة. وبذلك يغدو الباب الاسمي عنده ميدانًا لاختبار مرونة القاعدة، لا لتكرارها فقط و [٢٦]أما في مجال المشتقات، فإن التوسع القياسي عند ابن يعيش يبدو أوضح؛ لأن المشتق بطبيعته منطقة التقاء بين الاسم والفعل، وبين الدلالة الثابتة والدلالة المتجددة. وهنا يبرز ذكاؤه في الإفادة من الشاهد الشعري، ولا سيما في المواضع التي تتجاور فيها المذاهب النحوية أو تتداخل. فهو لا يقرأ الشاهد ليثبت به أصلًا واحدًا فحسب، بل يتعامل معه بوصفه دليلًا على سعة العربية، وعلى إمكان أن يحمل اللفظ الواحد أكثر من جهة إذا ساند ذلك استعمالٌ معتبر أو شبهٌ قوي. ولهذا تتسع عنده بعض أبواب اسم الفاعل والصفة والمبالغة وأمثالها؛ إذ لا يكتفي بما ورد على وتيرة واحدة، بل ينظر في ما يجيزه القياس حين تؤيده الشواهد أو ينهض له وجه من وجوه العربية. وليس من المصادفة أن تظهر في هذا المستوى آثار الموازنة بين النزعة البصرية والانفتاح على بعض المعالجات الكوفية؛ لأن باب المشتقات بطبيعته يستدعي سعةً في النظر إلى الأبنية ودلالاتها. ومن ثم فإن توسع ابن يعيش في هذا الباب ليس خروجًا عن القياس، بل توسيع لمجاله عبر الشعر والاشتقاق واللغة المسموعة، بحيث يغدو الاسم المشتق مجالًا رحبًا لإنتاج الحكم النحوي لا مجرد تابع لمواضع محفوظة سلفًا. [٢٧]

ولعل ما يمنح هذا التوسع في الأبواب الاسمية قدرًا من الصلابة هو أن ابن يعيش لا يترك المصطلح مضطربًا. فحين يشتغل على الاسم والمرفوع والتابع والصفة والبدل ونحوها، يبدو شديد العناية بالبنية الاصطلاحية نفسها؛ لأنه يدرك أن اضطراب المصطلح يؤدي إلى اضطراب القياس. ومن هنا لا يكتفي بتسمية الباب، بل يشتغل على حدوده، وعلى الفرق بين ما يتقارب من المصطلحات، وعلى ما إذا كان الحكم ناشئًا عن صورة اللفظ أم عن وظيفته أم عن تقاليد النحاة في التسمية. وهذه النقطة ليست شكلية؛ لأن التوسع في القياس لا يمكن أن يتم على أرض مفهومية رخوة. فحين يحرر ابن يعيش المصطلح، إنما يهيئ للقاعدة أن تتسع دون أن تنهدم، وللفروع أن تَتكاثر دون أن تضطرب أصولها. ولذلك يبدو كثير من توسعه في الأبواب الاسمية مرتبطًا بإعادة ضبط المصطلحات لا بمجرد زيادة الأمثلة؛ فهو يوسّع عبر التحديد قبل أن يوسّع عبر التطبيق. وهذا ما يفسر أن بعض مسائل الأسماء عنده تبدو أوسع من ظاهرها؛ لأن الشارح لا ينقل الحكم فقط، بل يعيد بناء اللغة العلمية التي تحمله، وبذلك يصبح القياس عنده أكثر دقةً وأقدر على استيعاب الصور الجديدة أو المختلف فيها. [٢٨]

ومن جهة أخرى، لا يخفى أن التوسع في الأبواب الاسمية عند ابن يعيش يقوم في مواضع كثيرة على حسن توظيف الشاهد القرآني؛ فهو لا يستشهد به لمجرد التزكية، بل ليفتح به إمكانات أوسع في توجيه الإعراب الاسمي، ولا سيما في مسائل تتصل بالبدل والنعت والعطف وتداخل الوظائف الاسمية. فالقراءة القرآنية أو الشاهد القرآني عنده قد يكون دليلاً على صحة وجه إعرابي، وقد يكون مؤيدًا لانتقال الحكم من صورة إلى أخرى، وقد يغدو أساسًا لترجيح تقدير على تقدير. وهذا الاستعمال يكشف أن الشاهد ليس عنده عنصرًا تزيينيًا، بل شريك في صناعة القياس. وميزة هذا المسلك أنه يمنح الأبواب الاسمية مرونةً منضبطة؛ لأن الشاهد القرآني يوسع مجال التطبيق من غير أن يقطع الصلة بالمأثور الموثوق. ولذلك أمكن لابن يعيش أن يقرأ كثيرًا من القضايا الاسمية قراءة تتجاوز الجمود المدرسي، فيجعل الشاهد سببًا في تنويع الأوجه لا في حصرها، وفي تقوية بعض الاتجاهات التي قد تبدو في ظاهرها أضعف من

---

[٢٦] مصطفى، زينب سالم، الاختلافات النحوية في المرفوعات بين الشراح: "ابن يعيش - الخوارزمي - ابن الحاجب" في شرح المفصل للزمخشري: دراسة وصفية تحليلية، مجلة القلزم للدراسات التربوية والنفسية واللغوية، ع١٨، ٢٠٢٣، ص ٧١-٩٢.

[٢٧] حسين، خديجة حسين محمد، النحو الكوفي في شعر المفصل لابن يعيش: عرض ودراسة، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، السودان، ٢٠١١ ص١٧٨.

[٢٨] القريشي، مهند ناصر حسين، المصطلحية اللغوية في شرح المفصل لابن يعيش ت. ٦٤٣ هـ: دراسة في البنية والتحليل، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع١٣٨، ٢٠٢٦، ص ١٥٠-١٧٢.

غيرها. وهكذا يرتبط التوسع القياسي عنده في هذا الباب بسلطة النص الموثوق، لا بالافتراض الذهني الخالص، فتتولد من الشاهد قرائن تعضد الحكم وتوسع مداه في آنٍ واحد .[٢٩]

غير أن أكثر ما يلفت النظر في الأبواب الاسمية عند ابن يعيش أنه لا يفصل بين صحة التركيب وقابليته للتخاطب؛ فليس كل ما يجوز في التجريد النظري حسنًا في مقام الاستعمال. ومن هنا تظهر النزعة التداولية في شرحه بوصفها وجهًا من وجوه ضبط التوسع وتبريره معًا. فباب التوابع، مثلًا، لا يقرأه فقط من جهة المطابقة والإتباع، بل من جهة حاجة المخاطب إلى رفع اللبس، أو تعيين المراد، أو تقوية الصلة بين الأجزاء. وكذلك الشأن في قضايا الرتبة والوصف والبيان؛ إذ يتسع القياس حيث يسند المقام ذلك الاتساع، ويضيق حيث يؤدي التوسيع إلى غموض أو ثقل أو التباس. وبهذه الرؤية لا يعود التوسع في الأسماء محصورًا في بنية الإعراب، بل يمتد إلى شروط القبول نفسها: متى يكون التركيب صالحًا للتلقي؟ ومتى يكون حمل فرع على أصل مبررًا تداوليًا؟ هنا تتضح قيمة ابن يعيش؛ لأنه لا يوسع القياس بإكثار الفروع فقط، بل بإدخال معايير الاستعمال في بنية الحكم. وهذا ما يجعل الأبواب الاسمية عنده أكثر حياة، وأكثر اقترابًا من العربية المستعملة لا العربية المصطنعة.[٣٠]

المطلب الثاني: التوسع في القياس في الأبواب الفعلية والتركيبية

إذا انتقلنا إلى الأبواب الفعلية، وجدنا أن التوسع القياسي عند ابن يعيش لا يبدأ بالفعل نفسه، بل بما يحيط به من حروف ومعانٍ وظلال دلالية تغيّر مجاله الإعرابي والتركيبي. فمعاني الحروف عنده ليست حواشي على الفعل، وإنما هي عناصر حاكمة في توجيه عمله وتحديد زمنه ومجاله التركيبي. ولذلك لا يتعامل مع الحرف العامل أو الموجّه بوصفه علامة صماء، بل يقرأ ما يخلقه من انتقال في الدلالة وفي علاقة الفعل بما بعده. ومن هنا أمكن أن يتسع القياس عنده في الأبواب الفعلية: لأن الحرف إذا ثبتت وظيفته وأثره في بابٍ ما، أمكن حمل نظائره عليه متى تقاربت الجهة الدلالية. بهذه الطريقة لا يصير القياس مبنيًا على صورة الفعل وحدها، بل على شبكة العمل التي تشترك فيها الحروف والأفعال والسياق. وهنا تكمن دقة ابن يعيش؛ لأنه لا يجعل الباب الفعلي بابًا صرفيًا محضًا، بل بابًا تركيبيًا تتولد أحكامه من التفاعل بين العامل والمعمول والمعنى. ولذلك فإن كثيرًا من توسعه في هذا المستوى يمر عبر تحليل الحروف أولًا؛ إذ من دون هذا التحليل لا يمكن فهم لماذا ضعف العمل هنا، أو قَوِي هناك، أو جاز في موضع ما لا يجوز في غيره .[٣١]

ويتجلى التوسع القياسي في باب حروف النفي من خلال [٣٢] :

- اختلاف أثر أدوات النفي في الفعل والجملة
- تنوع الدلالة الزمنية الناتجة عن كل أداة
- انتقال بعض الأحكام بين الأدوات المتقاربة وظيفيًا
- ارتباط القياس بوظيفة الأداة لا بصيغتها فقط

ومما يبرز روح التوسع التطبيقي عند ابن يعيش أيضًا نظرته إلى عمل الفعل نفسه؛ فهو لا يفترض أن الفعل عامل قوي في جميع الأحوال على نسق واحد، بل يلتفت إلى مواضع يضعف فيها هذا العمل، وإلى الوسائل التي تُقوِّيه أو ترفده حتى يبلغ معموله. وهذه النظرة بالذات تكشف بجلاء أن القياس عنده ليس قالبًا ثابتًا، بل حركة داخل التركيب. فالفعل عنده قد يحتاج إلى ما يشدّ أثره إذا اعترضت بينه وبين معموله

---

[٢٩]زهيرة، فراس ناصر حسين، التوجيه النحوي للشاهد القرآني في شرح المفصل لابن يعيش، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٦ ص٢٤.

[٣٠]كرشو، لزهر، التوجيه التداولي في كتب الشروح النحوية: دراسة تطبيقية في كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش (٦٤٣هـ)، ضمن :الملتقى الدولي حول أصول المنهج التداولي في الدرس العربي والغربي: من التأصيل إلى التفعيل، أدرار، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢١٨-٢٥٠.

[٣١]إسماعيل، آلاء يونس، معاني الحروف ودلالاتها في شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، ٢٠١٢ ص٢٨

[٣٢]ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، وبني عطا، أحمد إبراهيم محمد (محقق)، شرح المفصل لابن يعيش: فصل في حروف النفي: دراسة وتحقيق، مجلة كيرالا، ع١٦، ٢٠٢٠، ص ٥٢-٦٣.

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

مسافة، أو إذا خفّت صلته بما يعمل فيه، أو إذا دخل في سياق يُضعف مباشرته. ومن هنا لا يكون التوسع في القياس الفعلي مجرد إلحاق صور جديدة بأصلٍ قديم، بل تفسيرًا لأسباب القوة والضعف في العمل، ثم البناء على ذلك في تعميم بعض الأحكام. وميزة هذا المنهج أنه يقرّ بأن النظام النحوي ليس مستويًا على خط واحد، بل تتفاوت داخله المراتب؛ فيستفاد من هذا التفاوت في القياس، ويغدو سببًا في قبول بعض الصور ورفض بعض. وهنا يظهر ابن يعيش نحويًا تجريبيًا بمعنى الكلمة: يختبر القدرة الإعرابية للفعل في السياقات المختلفة، ثم يقرر مقدار ما يمكن أن يحمله القياس عليها. [٣٣]

ويقوم الحذف عند ابن يعيش على مجموعة من الضوابط القياسية التي تنظّم التوسع فيه، ومن أبرزها:

١. وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف وتمنع اللبس .
٢. عدم الإخلال بالبنية التركيبية للجملة بعد الحذف .
٣. انسجام التقدير مع المعنى العام والسياق الدلالي .
٤. إمكان حمل المحذوف على نظير مذكور في الاستعمال العربي.

ويبلغ هذا التوسع مداه في معالجة الفضلات والرتب؛ ففي هذا المستوى لا يعود السؤال عن العامل فقط، بل عن الموضع أيضًا: أين يمكن أن يقع المفعول أو الظرف أو الحال أو الجار والمجرور؟ ومتى يكون نقل هذه العناصر من موضع إلى آخر مقبولًا؟ هنا يشتغل ابن يعيش بمنطق الاتساع التركيبي،[٣٤] لا بمنطق البنية الصلبة. فهو يدرك أن العربية تسمح بتحريك بعض العناصر داخل الجملة من غير أن ينهدم المعنى، بل قد يزداد وضوحًا أو توكيدًا أو تخصيصًا. لكن هذا الاتساع ليس عبثيًا، بل محكوم بفوائد تركيبية ودلالية. ولهذا فإن قياسه في هذا الباب لا يعتمد على الحرية المطلقة في إعادة الترتيب، وإنما على قاعدة دقيقة: متى ظل الرابط المعنوي قائمًا، والوظيفة مفهومة، والمقام مساعدًا، أمكن التوسيع في الموضع. ومن ثمّ يتبدى ابن يعيش هنا شارحًا ذا حس تركيبي رفيع؛ لأنه يلتقط ما تضيفه الرتبة الجديدة من أثر، ويجعل هذه الإضافة نفسها سببًا في قبول الصورة المقيسة. وبذلك لا تبقى الجملة عنده صفًّا جامدًا من الكلمات، بل نظامًا مرنًا يتسع للحركة المنظمة . [٣٥]

ويبقى أن الأساليب الإنشائية تكشف الوجه الأعمق لهذا التوسع؛ ففي الاستفهام والأمر والنهي والنداء وأشباهها لا يمكن فصل التركيب عن قصد المتكلم ومقامه. وهنا يبدو ابن يعيش أبعد من أن يكون نحويًا يُحصي الأدوات فحسب؛ لأنه يتعامل مع الجملة الإنشائية بوصفها فعلًا تواصليًا، تتغير أحكامه بتغير المقصد والجهة الاجتماعية للكلام. ومن ثم فإن التوسع القياسي في الأبواب الفعلية والتركيبية يبلغ ذروته حين يُبنى على المقام: فقد يُقدَّم عنصر، أو يُحذف آخر، أو تُقوّى دلالة أداة، أو يُفهم عمل فعل على وجه أوسع، لأن المقصد الإنشائي يطلب ذلك أو يسوّغه. وهذه الرؤية تجعل النحو عند ابن يعيش أقرب إلى علم لاستعمال العربية لا لصورها المجردة فقط. فالجملة التركيبية عنده ليست جسدًا نحويًا باردًا، بل كلامًا موجَّهًا إلى مخاطب في حال مخصوصة. ولذلك كان اتساعه في القياس في هذا الباب اتساعًا واعيًا، ينبني على قصد القول بقدر ما ينبني على نظام الإعراب. وهكذا ينتهي تطبيق التوسع القياسي عنده إلى نتيجة مهمة: أن العربية لا تُفهم تمامًا إذا فُصلت البنية عن المعنى، ولا إذا فُصل المعنى عن المقام . [٣٦]

الخاتمة : انتهى هذا البحث إلى أن القياس النحوي في *شرح المفصل* لابن يعيش لا يظهر بوصفه أداة شكلية جامدة لإلحاق فرع بأصل فحسب، بل بوصفه آلية معرفية فاعلة في تفسير الظواهر النحوية وتوسيع القاعدة وربطها بالسياق والمعنى والاستعمال. وقد بيّنت الدراسة أن ابن يعيش أفاد من التراث النحوي السابق، ولا سيما الأصول التي قررها البصريون والكوفيون، غير أنه لم يكتفِ بنقلها أو إعادة عرضها، بل أعاد تشغيلها داخل شرحه على نحو يكشف عن عقلية تحليلية دقيقة تجمع بين السماع والتعليل والقرينة

---

[٣٣] موسى، علي آسد، تقوية عمل الفعل عند ابن يعيش، ت. ٦٤٣ هـ: مواضعها وأسبابها، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع٤٠، ٢٠٢١، ص ٢٤٩-٢٧٧.

[٣٤] عبدالرحمن، عبدالرحمن وليد، الحذف عند ابن يعيش النحوي "٦٤٣ هـ": الحذف أنموذجًا، مجلة بحوث اللغات، مج٥، ع٢، ٢٠٢٢، ص ١٤٢-١٦٥.

[٣٥] الأسمري، حسن بن محمد بن محمد، الاتساع الموضعي للفضلات في شرح المفصل لابن يعيش، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، ع١٥، ٢٠٢٢، ص ١٢١-١٤٨.

[٣٦] السكافي، حلى بلال حسن، الوجهة الاجتماعية في كتاب شرح المفصل لابن يعيش: الأساليب الإنشائية أنموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، ٢٠٢١ ص١٤٧

والترجيح و كما أظهرت الدراسة أن التوسع في القياس عند ابن يعيش لم يكن انفلاتًا من ضوابط العربية، وإنما كان توسعًا منضبطًا تحكمه شروط الاستعمال، وسلامة المعنى، وقوة الشاهد، وإمكان الحمل على النظير. لذلك جاء شرحه مجالًا تطبيقيًا خصبًا تتداخل فيه الأبواب الاسمية والفعلية والتركيبية، وتتجلى فيه قدرة النحو العربي على الجمع بين الثبات والمرونة. ومن ثم يمكن القول إن ابن يعيش أسهم في ترسيخ صورة ناضجة للقياس النحوي، تتجاوز حدود النقل المدرسي إلى بناء رؤية تفسيرية واسعة، تجعل من القاعدة النحوية بنية حية قابلة للفهم والتوليد والتطبيق.

الاستنتاجات

١. أثبتت الدراسة أن ابن يعيش يمثل مرحلة ناضجة من مراحل الشرح النحوي، إذ تحوّل عنده الشرح من مجرد تفسير للمتن إلى ممارسة علمية قائمة على التحليل والتعليل والترجيح .

٢. تبيّن أن القياس النحوي في *شرح المفصل* يحتل منزلة مركزية في بناء الحكم النحوي، وأنه لم يكن تابعًا للسماع فقط، بل شريكًا له في إنتاج القاعدة وتوسيع مجالها .

٣. كشفت الدراسة أن ابن يعيش وسّع القياس من خلال أدوات متعددة، أبرزها التعليل، وإلحاق النظير بالنظير، والاستناد إلى القرائن اللفظية والمعنوية، والإفادة من الشواهد والقراءات .

٤. ظهر أن هذا التوسع لم يكن مطلقًا، بل كان محكومًا بضوابط دقيقة، منها سلامة الاستعمال، واتساق المعنى، وعدم معارضة السماع الصحيح، ومراعاة النظام العام للعربية .

٥. دلّ البحث على أن ابن يعيش لم يفصل بين البنية النحوية والدلالة، بل جعل المعنى عنصرًا أساسيًا في قبول القياس أو ردّه، وهو ما منح شرحه بعدًا وظيفيًا واضحًا .

٦. بيّنت التطبيقات الاسمية أن ابن يعيش أفاد من القياس في توجيه مسائل الإعراب والمشتقات والتوابع، وربط بين الحكم النحوي ووظيفة الاسم داخل التركيب .

٧. وأظهرت التطبيقات الفعلية والتركيبية أن التوسع القياسي عنده شمل الأفعال والحروف والجمل والحذف والتقدير والرتبة، مما يكشف عن مرونة منهجه وقدرته على تفسير العلاقات التركيبية المعقدة .

٨. انتهت الدراسة إلى أن *شرح المفصل* لابن يعيش يعدّ من أهم النصوص النحوية التي يمكن من خلالها إعادة قراءة مفهوم القياس في التراث العربي بوصفه أداة تفسير وبناء، لا مجرد وسيلة تعليمية تقليدية.

المصادر :

١. أبهر، هادي محمد، وقاسم، منذر زيارة، "توظيف المصطلحات المنطقية في شرح المفصل لابن يعيش"، *مجلة آداب البصرة*، ٢٠٢٠ .

٢. أبو عصابة، عبد القادر، "المفهوم الآخر لمصطلح القياس النحوي"، *مجلة مقاليد*، ٢٠١٧ .

٣. الأسمري، حسن بن محمد بن محمد، "الاتساع الموضعي للفضلات في شرح المفصل لابن يعيش"، *مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، ٢٠٢٢ .

٤. الأمين، نوال علي محمد، *مذهب ابن يعيش ومنهجه في شرح المفصل*، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٨ .

٥. إسماعيل، آلاء يونس، *معاني الحروف ودلالاتها في شرح المفصل لابن يعيش*، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، ٢٠١٢ .

٦. بن نونة، وهيبة، وعيسى، حورية، "التقديم والتأخير عند ابن يعيش في شرح المفصل"، *مجلة دراسات*، ٢٠٢٤ .

٧. حسين، خديجة حسين محمد، *النحو الكوفي في شرح المفصل لابن يعيش: عرض ودراسة*، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١١ .

٨. جوان، عبد الله علي، "قياس الشبه عند النحاة"، *مجلة البحوث الأكاديمية*، ٢٠١٧ .

٩. السرحان، عبدالرحمن قبلان أسمر، *القاعدة النحوية وشرحها في شرح المفصل لابن يعيش*، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠١٤ .

١٠. السعيدي، خالد إسماعيل صاحب عيسى، "الاحتمال اللغوي عند ابن يعيش"، *مجلة آداب ذي قار*، ٢٠٢٣ .

١١. السكافي، حلى بلال حسن، *الوجهة الاجتماعية في شرح المفصل لابن يعيش*، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، ٢٠٢١ .
١٢. سوركتي، حسن منصور أحمد، "القياس النحوي عند الكوفيين"، *مجلة العلوم والبحوث الإسلامية*، ٢٠١٧ .
١٣. شاذلي، عاصم علي محمد، "ما حكي عن العرب في المسائل النحوية المتعلقة بالضمائر"، *مجلة الدراسات العربية*، ٢٠٢٤ .
١٤. الصباغ، سامح إبراهيم، "الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش"، *مجلة كلية اللغة العربية*، ٢٠٢٢ .
١٥. طلافحة، أمجد عيسى قاسم، والكندي، خالد بن سليمان، "المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش"، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، ٢٠١٧ .
١٦. عبدالرحمن، عبدالرحمن وليد، "الحذف عند ابن يعيش"، *مجلة بحوث اللغات*، ٢٠٢٢ .
١٧. العتيبي، أسماء بنت عبد الرحمن الحافي، "الاجتماع وأحكامه في شرح المفصل لابن يعيش"، *حولية كلية اللغة العربية بجرجا*، ٢٠٢٤ .
١٨. العكيلي، علي حسني ناصر، "موقف ابن يعيش من القراءات القرآنية"، *مجلة آداب المستنصرية*، ٢٠١٧ .
١٩. عبيس، قصي سمير، *القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش*، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣ .
٢٠. الفلق، سالم مبارك سعيد، *الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة*، رسالة ماجستير، جامعة عدن، ٢٠١٠ .
٢١. القريشي، مهند ناصر حسين، "المصطلحية اللغوية في شرح المفصل لابن يعيش"، *مجلة رماح*، ٢٠٢٦ .
٢٢. القضاة، تيسير إسماعيل خليف، *السماع والقياس في شرح المفصل لابن يعيش*، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، ٢٠١٠ .
٢٣. الكيلاني، الآء أحمد عبد، *الأحكام النحوية المستحسنة عند ابن يعيش*، رسالة ماجستير، ٢٠٢٠ .
٢٤. كرشو، لزهر، "التوجيه التداولي في شرح المفصل لابن يعيش"، ضمن: مؤتمر علمي، ٢٠١٦ .
٢٥. الليثي، عبد المؤمن محمود أحمد محمد، "القياس على القليل بين البصريين والكوفيين"، *حولية كلية اللغة العربية بجرجا*، ٢٠١٨ .
٢٦. محمد، لمياء صلاح، وبشير، مبارك حسين، "وظيفة القياس النحوي في بناء الجملة العربية"، *مجلة العلوم والبحوث الإسلامية*، ٢٠١٧ .
٢٧. المترجي، البدالي، "دلالات القياس النحوي"، *مجلة الحكمة*، ٢٠٢١ .
٢٨. المعموري، سعد حسن محمد، *النكرة والمعرفة في شرح المفصل لابن يعيش*، رسالة ماجستير، ٢٠٢٠ .
٢٩. ميران، حيدر فخري، "قرينة الأداة عند ابن يعيش"، *مجلة كلية التربية الأساسية*، ٢٠١٣ .
٣٠. ميران، فراس فخري، وعبيس، قصي سمير، "القرينة الصوتية عند ابن يعيش"، *مجلة كلية التربية الأساسية*، ٢٠١٤ .
٣١. مصطفى، زينب سالم، "الاختلافات النحوية في المرفوعات بين الشراح"، *مجلة القلزم*، ٢٠٢٣ .
٣٢. موسى، علي آسد، "تقوية عمل الفعل عند ابن يعيش"، *مجلة لارك*، ٢٠٢١ .
٣٣. ابن يعيش، يعيش بن علي، وبني عطا، أحمد، "حروف النفي في شرح المفصل"، *مجلة كيرالا*، ٢٠٢٠.